الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية

هيئة

مكافحة الفساد الفلسطينية

الدورة الرابعة
لفريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

التقرير والتوصيات

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2025/10/13 م

تقرير

الدورة الرابعة لفريق استعراض التنفيذ الأمثل للدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد

2025/10/13م

القاهرة– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تنفيذاً للقرار رقم (5) الصادر عن الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والذي نص في الفقرة رقم (2) منه على عقد اجتماعات فريق استعراض التنفيذ خلال شهر سبتمبر من كل عام، أو حسب ما تقتضيه الحاجة.

وتنفيذاً لما تم الاتفاق عليه في الدورة الثالثة لفريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 2024/9/30، في البند الرابع الخاص بتحديد مكان وزمان إنعقاد الدورة الرابعة لفريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، حيث تم الاتفاق على تحديد تاريخ إنعقاد الدورة الرابعة لفريق استعراض التنفيذ الأمثل وذلك في يوم 30 سبتمبر 2025 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ما لم يرد طلب استضافة من أية دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون القانونية– إدارة الشؤون القانونية – الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد) بالتنسيق والتشاور مع هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، بتوجيه الدعوة لعقد هذه الدورة.

وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون القانونية– إدارة الشؤون القانونية – الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، وبعد التنسيق والتشاور مع هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، عُقد الاجتماع الرابع لفريق استعراض التنفيذ الأمثل للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وذلك بتاريخ 2025/10/13م بمقر جامعة الدول العربية، بمدينة القاهرة وذلك بمشاركة وفود الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين،

الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية).

وبحضور سعادة وزير مفوض د.مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية، مسؤول الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وعطوفة المستشار/ سعيد شحادة – ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين– (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، وسعادة الأستاذ/ قدي عبدالمجيد – ممثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (نائب رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، وسعادة الأستاذ/ ماجد عبدالله القحطاني– ممثل هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر(مقرر الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد) .

افتتح أعمال فريق استعراض التنفيذ سعادة وزير مفوض د.مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية بكلمة رحبت في مستهلها بالوفود المشاركة، ناقلة لهم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ أحمد أبو الغيط وتمنياته بأن تكلل أعمال الاجتماع بالنجاح والتوفيق، وأن يصل إلى تحقيق ما تصبوا إليه شعوبنا العربية من تقدم في مجال العدالة ومكافحة الفساد، كما توجهت بخالص الشكر والتقدير إلى كافة منتسبي هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين لما أبدوه من الإعداد الجيد لأعمال هذه الدورة، متمنيةً لهم تحقيق العديد من الإنجازات من خلال الاجتماعات والفعاليات التي تعقد أثناء فترة رئاستهم لمكتب مؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد خلال دورته الخامسة.

وتطرقت في كلمتها إلى البنود المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة من بينها إستعراض تقرير الأمانة العامة حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات فريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في دورته الثالثة، وكذلك عملية سير الإستعراضات القطرية لسنة 2025 والخاصة بكل من مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان.

ثم تحدث بعد ذلك السيد رئيس وفد هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (دولة الرئاسة)، عطوفة المستشار/ سعيد شحادة، بكلمة رحب فيها بممثلي الدول الأطراف، وتقدم بوافر الشكر لكافة المشاركين على تلبيتهم الدعوة للمشاركة في هذا الاجتماع الهام.

كما أشار الى ما سيتم مناقشته خلال الاجتماع، من بنود مدرجة على جدول الأعمال للوقوف على اخر مستجدات عملية الاستعراض القطري 2025.

بعد ذلك تم طرح مشروع جدول الاعمال واقراره من قبل الدول الأطراف ومناقشة البنود التالية:

البند الأول: تقرير الأمانة العامة حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات فريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في دورته الثالثة المنعقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 30 سبتمبر 2024.:

ضمن هذا البند قامت السيدة/ وزير مفوض د. مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية، بإستعراض الإجراءات والخطوات التي قامت بها الأمانة العامة لتنفيذ توصيات الدورة الثالثة لفريق استعراض التنفيذ، والمتمثلة في التوصيات الآتية:

أولاً/ التوصية المتعلقة بإعتماد نتائج عملية إعادة سحب القرعة المؤقتة، حيث أسفرت القرعة عن إختيار ثلاث دول من ضمن الدول المستعرِضة بدلاً من الجمهورية التونسية وجمهورية السودان، والدول هي: سلطنة عمان، ومملكة البحرين، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وعلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اعلام الدول غير المستجيبة بضرورة الرد لالتزاماتها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ مخاطبة الأمانة العامة.

ثانياً/ التوصية المتعلقة بتقديم الشكر إلى ممثل المملكة المغربية على المقترح الذي قدمه بشأن إعادة النظر في الجدول الزمني للاستعراض بحيث يكون في مدة زمنية قدرها ستة أشهر لعرضه على اللجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة للدول الأطراف بالاتفاقية في الاجتماع السابع.

وبعد الإنتهاء من تقرير الأمانة العامة توجه عطوفة المستشار/ سعيد شحادة – رئيس الاجتماع بالشكر للأمانة العامة للمؤتمر على جهودهم ومتابعتهم لتنفيذ هذه التوصيات.

البند الثاني: الإستعراض القطري لمملكة البحرين لسنة 2025:

ضمن هذا البند إستعرضت السيدة/ وزير مفوض د.مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية، الإجراءات التي تمت حتى الان خلال عملية الإستعراض القطري لمملكة البحرين لسنة 2025، والتي من ضمنها تعميم إجابات مملكة البحرين على أسئلة التقييم الذاتي لاستعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد للدولتين المستعرِضتين (دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت)، وتكليف موظف الأمانة المنتدب لعملية استعراض تنفيذ مملكة البحرين للاتفاقية،

وتنفيذ عملية التواصل والاجتماع الافتراضي لضباط الاتصال والخبراء الحكوميين، وإعداد مسودة لكل من الجدول الزمني لعملية الاستعراض وتقرير الخلاصة الوافية بعد تحليل إجابات مملكة البحرين على أسئلة التقييم الذاتي، تضمنت صياغة التجارب الناجحة والممارسات الجيدة، والتحديات المواجهة في التنفيذ، وفقا لدور الأمانة المساعد في إعداد تقرير الاستعراض القطري والخلاصة الوافية.

كما قدم السيد/ المقدم محمد جاسم الخدري – مدير إدارة مكافحة جرائم الفساد بوزارة الداخلية مملكة البحرين موجز بالأعمال التي قامت بها مملكة البحرين في عملية الإستعراض القطري حيث قامت بإعداد فريق عمل وطني من مختلف الجهات الحكومية للرد على أسئلة التقييم الذاتي، وتحديث قائمة الخبراء وتعيين نقطة اتصال، وكذلك فور استلامنا أجوبة سلطنة عمان كوننا دولة مستعرِضة مع المغرب قمنا بمراجعة التقييم الذاتي وإبداء الملاحظات حياله.

في حين قام عطوفة المستشار/ سعيد شحادة – رئيس الاجتماع بتوجيه الشكر لمملكة البحرين على هذا الإنجاز متمنياً استكمال باقي إجراءات عملية الاستعراض قبل نهاية العام القادم.

البند الثالث : الإستعراض القطري للمملكة العربية السعودية لسنة 2025.

ضمن هذا البند إستعرضت السيدة/ وزير مفوض د.مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية، الإجراءات التي تمت حتى الان خلال عملية الإستعراض القطري للمملكة العربية السعودية لسنة 2025، والتي من ضمنها تعميم إجابات المملكة العربية السعودية على أسئلة التقييم الذاتي لاستعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد للدولتين المستعرِضتين(سلطنة عمان، جمهورية العراق)، وتكليف موظف الأمانة المنتدب لعملية استعراض تنفيذ المملكة العربية السعودية للاتفاقية وتنفيذ عملية التواصل والاجتماع الافتراضي لضباط الاتصال والخبراء الحكوميين، وإعداد مسودة لكل من الجدول الزمني لعملية الاستعراض وتقرير الخلاصة الوافية بعد تحليل إجابات المملكة العربية السعودية على أسئلة التقييم الذاتي، تضمنت صياغة التجارب الناجحة والممارسات الجيدة، والتحديات المواجهة في التنفيذ، وفقا لدور الأمانة المساعد في إعداد تقرير الاستعراض القطري والخلاصة الوافية.

كما قدمت السيدة/ لولوة الغشيان – مدير إدارة الإتفاقيات الإقليمية بهيئة الرقابة ومكافحة الفساد نزاهة بالمملكة العربية السعودية موجز بالأعمال التي قامت بها المملكة العربية السعودية

في عملية الإستعراض القطري حيث تم صدور أمر سامي متضمن إسناد مهام تنفيذ إستعراض الأتفاقية العربية لمكافحة الفساد إلى الفريق المشكل لتنفيذ آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتم عقد عدة إجتماعات للتنسيق مع الفريق المشكل من الجهات الحكومية ذات العلاقة ومشاركة الجدول الزمني وتحديث قائمة الخبراء وتعيين نقطة اتصال، وتم الانتهاء من الإجابة على أسئلة التقييم الذاتي ومشاركتها مع الأمانة لتزويد الدول المستعرِضة للملكة العربية السعودية بها وابداء الملاحظات والمرئيات حيالها، وفي الوقت الحالي يتم العمل بالرد على الملاحظات التي وردت من سلطنة عمان وجمهورية العراق تمهيداً للبدء في الإستعراض المكتبي.

تم قام عطوفة المستشار/ سعيد شحادة – رئيس الاجتماع بتوجيه الشكر للمملكة العربية السعودية على هذا الإنجاز ولقيامهم بإعارة موظف للأمانة العامة للقيام بإجراءات عملية الاستعراض.

البند الرابع: الإستعراض القطري لسلطنة عمان لسنة 2025.

ضمن هذا البند إستعرضت السيدة/ وزير مفوض د.مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية، الإجراءات التي تمت حتى الان خلال عملية الإستعراض القطري لسلطنة عمان لسنة 2025، والتي من ضمنها تعميم إجابات سلطنة عمان على أسئلة التقييم الذاتي لاستعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد للدولتين المستعرِضتين(مملكة البحرين، المملكة المغربية)، وتكليف موظف الأمانة المنتدب لعملية استعراض تنفيذ مملكة البحرين للاتفاقية، وتنفيذ عملية التواصل والاجتماع الافتراضي لضباط الاتصال والخبراء الحكوميين، وإعداد مسودة لكل من الجدول الزمني لعملية الاستعراض وتقرير الخلاصة الوافية بعد تحليل إجابات سلطنة عمان على أسئلة التقييم الذاتي، تضمنت صياغة التجارب الناجحة والممارسات الجيدة، والتحديات المواجهة في التنفيذ، وفقا لدور الأمانة المساعد في إعداد تقرير الاستعراض القطري والخلاصة الوافية.

كما قدم السيد/ شبيب بن ناصر البوسعيدي – مدير عام الأعمال القانونية بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان ايجاز عن الأدوار التي نفذتها سلطنة عمان في عملية الإستعراض حيث تم تشكيل فريق خبراء سلطنة عمان من مختلف الجهات المعنية ذات العلاقة وتم التحضير ومراجعة التقييم الذاتي وارسالها للأمانة العامة وتم تعميمها على الدول التي ستستعرض سلطنة عمان وهي مملكة البحرين والمملكة المغربية، وفي انتظار افادتهم لإستكمال ما تبقى من إجراءات للإستعراض، وفي هذا الصدد نشكر الأمانة العامة على التنسيق والتحضير

لعملية الإستعراض وبالذات الموظف المنتدب من الأمانة العامة لعملية الاستعراض على جهوده في تسهيل إجراءات الإنتهاء من الإستعراض.

كما قام عطوفة المستشار/ سعيد شحادة – رئيس الاجتماع بتوجيه الشكر لسلطنة عمان على هذا الإنجاز متمنياً لهم التوفيق في إتمام باقي إجراءات عملية الاستعراض في الموعد المحدد.

البند الخامس: تحديد مكان وزمان إنعقاد الدورة الخامسة لفريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

تم الاتفاق على تحديد تاريخ إنعقاد الدورة الخامسة لفريق استعراض التنفيذ الأمثل ما بين شهري سبتمبر واكتوبر 2026 بحيث يتم تحديدها لاحقاً بمعرفة هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر – رئيس الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف بالإتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

في نهاية الاجتماع توصل المجتمعون إلى النتائج التالية:

1- أخذ العلم بتقرير الأمانة العامة حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات فريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في دورته الثالثة المنعقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 30 سبتمبر 2024.

2- حث الدول المستعرَضة على استكمال باقي إجراءات عملية الاستعراض قبل نهاية العام القادم.

3- تقديم الشكر للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ممثلة في السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته لموافاتها الأمانة العامة بوثيقة استبانة التقييم الذاتي الخاص بالتنفيذ الأمثل للإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي سوف يتم بدء إجراءات الاستعراض القطري لها خلال عام 2026.

4- تأييد مقترح هيئة الرقابة ومكافحة الفساد نزاهة بالمملكة العربية السعودية المتعلق بوضع بند تحت رئاسة دولة قطر لسحب القرعة لدورة الاستعراض الثانية خلال الدورة الخامسة لفريق استعراض التنفيذ.

وفى نهاية أعمال الاجتماع، توجه السادة المشاركون بالشكر للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في كل من: سعادة الوزير المفوض/ د.مها بخيت - مدير إدارة الشؤون القانونية، على حسن الاستضافة وتنظيم اعمال الاجتماع، وكذلك شكر دولة الرئاسة دولة فلسطين ممثلة بعطوفة المستشار/ سعيد شحادة - ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين على حسن إدارتهم للجلسات والجهود القيمة في إعداد وثائق الدورة.

وزير مفوض/ د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية

جامعة الدول العربية

المستشار/ سعيد شحادة

رئيس الاجتماع

ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين